دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تعزيز مؤشرات الحكم الراشد

تاريخ الاستقبال: 2018/05/25
تاريخ القبــــول: 2018/06/20

أ/ نوال مغزيلي ـ كلية العلوم السياسية جامعة صالح بوبنيدر ـقسنطينة3ـ

الملخص:

يهدف هذا المقال إلى إبراز دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تعزيز مؤشرات الحكم الراشد (الشفافية، المشاركة، المساءلة) خاصة كونها أصبحت إحدى الوسائل الحديثة التي يعتمد عليها في تكريس هذا الحكم، وعليه جاء موضوع دراستنا هذه ليعالج هذا الدور والذي تبلور في الإشكال التالي" ما مدى مساهمة تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تعزيز مؤشرات الحكم الراشد ؟، ومن أجل توضيح هذا الموضوع سيتم في البداية تحديد الإطار المفاهيمي لتكنولوجيا الإعلام والاتصال والحكم الراشد، ثم سنشير إلى مساهمة تكنولوجيا الإعلام والاتصال في إرساء مرتكزات الحكم الراشد لاسيما مؤشرات الشفافية، المساءلة، المشاركة، وفي النهاية خلصت الورقة البحثية إلى نتائج منها أن تكنولوجيا الإعلام والاتصال ساهمت في إرساء مبدأ الشفافية عن طريق توفير إمكانية الوصول إلى المعلومات وعززت من مبدأ مشاركة المواطن في صياغة القرارات والسياسيات وإعداد البرامج التنموية وترقية المساءلة.

الكلمات المفتاحية: تكنولوجيا الإعلام والاتصال، الحكم الراشد، الشفافية، المشاركة، المساءلة.

Abstract:

The aim of this article is to highlight the role of information and communication technology in promoting indicators of good governance (transparency, participation, accountability), especially as it has become one of the most modern means to support this provision. This topic is the subject of this study to address this role, which crystallized in the following form: The extent to which information and communication technology has contributed to the promotion of indicators of good governance . In order to clarify this issue, the conceptual framework of information and communication technology and good governance will be defined first, and then we will point out the contribution of information and communication technology to the establishment of the pillars of good governance, especially transparency, accountability, Finally, the research paper concluded that ICTs contributed to the establishment of the principle of transparency by providing access to information and enhancing the principle of citizen participation in the formulation of decisions and policies, the preparation of development programs and the promotion of accountability.

Key words: Information and communication technology, good governance, transparency, participation, accountability.

مقدمة :

يعتبر موضوع الحكم الراشد في العقود الأخيرة مطلب ضروري لأي نظام سياسي ومن بين أولويات اهتمامات أجندة الصفوة الحاكمة في كافة أنحاء العالم، والأساس الذي يقوم عليه هذا النوع من الحكم هو القرارات والسياسات الصائبة والسليمة، وهذه القرارات بدورها يستحيل أن تكتسي صفة السلامة والرشاد ما لم تبنى على قاعدة معلوماتية صحيحة وشبكة اتصالية محكمة تستمد نجاعتها من تكنولوجيا الإعلام والاتصال ومن هنا يبدو لنا جليا الترابط المنطقي الوثيق بين الحكم الراشد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال.

وباعتبار أن من أهم الأسس التي يقوم عليها الحكم الراشد هو المشاركة الواسعة لجميع فعاليات المجتمع من مؤسسات ومواطنين في صنع القرارات و السياسات، مع اشتراط عنصر المساءلة والشفافية في الحكم، إضافة إلى آليات أخرى فانه لا يمكن لهذه الأسس أن تقوم بدون توفر تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وعليه سنحاول في هذه الدراسة المتواضعة معرفة التسهيلات التي يمكن أن توفرها تكنولوجيا الإعلام والاتصال، في تحقيق مؤشرات الحكم الراشد كهدف تنموي جوهري.

ومنه فالمشكلة الأساسية التي تشكل صلب هذا البحث ومحوره الأساسي يتبلور في الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تعزيز مؤشرات الحكم الراشد؟

وينطلق هذا المقال من **فرضية** مفادها:

توفر تكنولوجيا الإعلام والاتصال اليوم فرصا ثمينة وإمكانيات هائلة تمكن في تكريس آليات الحكم الراشد وجعلها ممارسة على أرض الواقع.

وفي سبيل الإحاطة الشاملة بهذا الموضوع تم تقسيم هذه الدراسة إلى محورين، حيث يتناول **المحور الأول** تحديد المفاهيم: تكنولوجيا الإعلام والاتصال والحكم الراشد، بينما يتم الإشارة في **المحور الثاني** إلى مساهمة تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تعزيز مبادئ الحكم الراشد.

المحور الأول: تحديد المفاهيم: تكنولوجيا الإعلام والاتصال والحكم الراشد.

أولا: تكنولوجيا الإعلام والاتصال: المفهوم والخصائص

1- مفهوم تكنولوجيا الإعلام والاتصال: يقصد بتكنولوجيا الإعلام والاتصال أنها " تلك التكنولوجيات التي تتيح وصول المعلومات بواسطة الاتصالات عن بعد، وهي عبارة عن تبادل المعلومات التي تسهل اتجاه تدفق المعلومات بشكل أسرع أكثر وفرة وبأقل تكلفة لأجل صنع القرار والتنمية، وهي ترتكز في المقام الأول على تكنولوجيات الاتصال مثل الإنترنت، الشبكات السلكية واللاسلكية، الهواتف الخلوية، ووسائط الاتصال الأخرى وقد أصبحت تكنولوجيا الإعلام والاتصال في السنوات القليلة الماضية توفر للمجتمع نظام واسع من إمكانات الاتصال الحديثة، إذ يستطيع الفرد في وقت قياسي الاتصال مع الآخرين في مناطق مختلفة باستعمال التكنولوجيات مثل مواقع الشبكات الاجتماعية كالفايسبوك والتويتر، الرسائل الإلكترونية الآنية، المؤتمرات التلفزيونية ... فتكنولوجيات الإعلام والاتصال العصرية أنشأت ما يسمى ب"القرية العالمية"، والتي يمكن فيها للفرد الاتصال مع الآخرين حول العالم." [1]، ويمكن تعريفها أيضا " أنها خليط من أجهزة الحواسيب الإلكترونية ووسائل الاتصال المختلفة، مثل الألياف الضوئية والأقمار الصناعية، وكذلك تقنيات المصغرات الفلمية، والبطاقية، ... أي مختلف أنواع الاكتشافات والمستجدات والاختراعات

والمنتجات التي تعاملت وتتعامل مع شتى أنواع المعلومات من حيث جمعها وتحليلها وتنظيمها (توثيقها) وخزنها واسترجاعها في الوقت المناسب، وبالطريقة المناسبة والمتاحة.[2]،كما يقصد بها كذلك " مجموعة من التقنيات والأدوات أو الوسائل أو النظم المختلفة التي يتم توظيفها لمعالجة المضمون أو المحتوى الإعلامي والاتصالي – الذي يراد توصيله من خلال عملية الاتصال الجماهيري أو الشخصي أو الجمعي أو التنظيمي أو الوسطي، أو التي يتم من خلالها جمع المعلومات والبيانات المسموعة أو المكتوبة أو المصورة المرسومة أو الرقمية من خلال الحاسبات الالكترونية أو الكهربائية حسب مرحلة التطور التاريخي لوسائل الاتصال والآلات التي يشملها هذا التطور"، كما تعرف على أنها "مجموعة من الآلات أو الأجهزة أو الوسائل التي تساعد على إنتاج المعلومات وتوزيعها واسترجاعها وعرضها.[3] ويعني بها أيضا " جميع أنواع التكنولوجيا المستخدمة في تشغيل ونقل وتخزين المعلومات في شكل إلكتروني وتشمل تكنولوجيا الحواسيب الآلية ووسائل الاتصال وشبكات الربط وغيرها من المعدات التي تستخدم بشدة في الاتصالات ".[4]

2– خصائص تكنولوجيا الإعلام والاتصال: تتسم تكنولوجيا الإعلام والاتصال بمجموعة من الخصائص تتمثل في:

أ – التفاعلية : حيث يؤثر المشاركون في العملية الاتصالية على أدوار الآخرين وأفكارهم ويتبادلون معهم المعلومات ويطلق على القائمين بالاتصال لفظ مشاركين بدلا من مصادر، وقد ساهمت هذه الخاصية في ظهور نوع جديد من منتديات الاتصال والحوار الثقافي المتكامل والمتفاعل عن بعد مما يجعل المتلقي متفاعلا مع وسائل الاتصال تفاعلا إيجابيا.

ب – اللاتزامنية : وتعني إمكانية إرسال الرسائل واستقبالها في وقت مناسب للفرد المستخدم ولا تتطلب من كل مشارك أن يستخدم النظام في الوقت نفسه، فمثلا في نظم البريد الإلكتروني ترسل الرسالة إلى مستقبلها في أي وقت دون حاجة إلى وجود مستقبل للرسالة أو من خلال تسخير تقنيات الاتصال الحديثة مثل الفيديو لتسجيل البرامج وتخزينها ثم مشاهدتها في الأوقات المناسبة.

ج – القابلية الحركية: تعني أن هناك وسائل اتصالية كثيرة يمكن لمستخدمها الاستفادة منها في الاتصال من أي مكان إلى آخر أثناء الحركة مثل الهاتف النقال والتليفون المدمج في ساعة اليد وحاسب آلي نقال مزود بطابعة، كما تعني إمكانية نقل المعلومات من مكان إلى آخر بكل يسر وسهولة.

د – قابلية التحويل: وهي قدرة وسائل الاتصال على نقل المعلومات من وسيط إلى آخر كالتقنيات التي يمكنها تحويل الرسالة المسموعة إلى رسالة مطبوعة والعكس، كما هو الحال في أنظمة التليتكست، التي تقدم خدمات ورسائل مطبوعة على شاشات التليفزيون تلبية لرغبات زبائنها التي أضحت تتميز بالتعدد والتنوع.[5]

ه– التوصيل : تعني إمكانية توصيل الأجهزة الاتصالية بأنواع كبرى من أجهزة أخرى بغض النظر عن الشركة الصانعة لها أو البلد الذي تم فيه الصنع.

و – الشيوع والانتشار: ويقصد بها الانتشار المنهجي لوسائل الاتصال عبر العالم وفي داخل كل طبقة من طبقات المجتمع.

ز – اللاجماهيرية: يقصد بها أن الرسالة الاتصالية من الممكن أن تتوجه إلى فرد واحد أو إلى جماعة معينة وليس إلى جماهير ضخمة وتعني أيضا درجة تحكم في نظام الاتصال بحيث تصل الرسالة مباشرة من منتج الرسالة إلى مستقبلها.[6]

ثانيا الحكم الراشد: توضيح للمفهوم وتحديد للخصائص:

1– مفهوم الحكم الراشد: يحمل هذا المفهوم معاني عدة وذلك بسبب الترجمة فقد يحمل معنى الحكم الصالح الحاكمية الرشيدة، الحكمانية الجيدة والحكامة الرشيدة وقد عرفها **البنك الدولي** بأنها "الحالة التي من خلالها يتم إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية

للمجتمع بهدف التنمية"، وفي تطوير آخر تم **تعريف الحِكمانية** بأنها" التقاليد والمؤسسات والعمليات التي تقرر كيفية ممارسة السلطة وكيفية سماع صوت المواطنين، وكيفية صنع القرارات في قضايا ذات اهتمام"، أما الحكمانية الجيدة من وجهة نظر **مشروع الأمم المتحدة الإنمائي** (**UNDP**) فتعني" حالة تعكس تقدم الإدارة وتطويرها أيضاً من إدارة تقليدية إلى إدارة تتجاوب مع متطلبات المواطنين وتستخدم الآليات والعمليات المناسبة لتحقيق الأهداف المرجوة من المشاريع بشفافية ومسؤولية أمام المواطنين"،أما الأمين العام للأمم المتحدة **كوفي عنان** فقد أكد بأن الحِكمانية الجيدة لا يمكن فرضها سواء من قبل السلطات الوطنية أو المنظمات الدولية ولا يمكن خلقها بين عشية وضحاها إذ أن الحِكمانية الجيدة هي إنجاز ونتيجة بحد ذاتها .[7]

2- خصائص الحكم الراشد: تتسم الحكمانية الرشيدة بمجموعة من **الخصائص** تتمثل في:

أ – الشفافية: وهي من أهم خصائص الحكم الرشيد وتعني إتاحة كل المعلومات وسهولة تبادلها، وأن تكون متاحة لكافة المؤسسات ولجميع الأطراف المعنية.

ب– المشاركة: وهي أن يكون جميع أفراد المجتمع مشاركين بطريقة فعالة في اتخاذ القرار بكل نزاهة وسهولة وشفافية.

ج– حكم القانون: وهو خضوع الجميع للقانون سواء كانوا حكاًما ومسؤولين ومواطنين ولا شيء يسمو على القانون،ويجب أن تطبق الأحكام والنصوص القانونية بصورة عادلة وبدون تمييز بين أفراد المجتمع.

د – المساءلة: وهي خضوع جميع المسئولين والحكام وّمتخذي القرار في الدولة أو القطاع الخاص أو مؤسسات المجتمع المدني، لمبدأ المحاسبة أمام الرأي العام ومؤسساته.

ه –الإجماع: ويعني به تحقيق الإجماع حول موضوع أو قضية معينة تحقيقا للنفع العام.

و– المساواة: وتعني خضوع جميع أفراد المجتمع للمساواة وعدم التمييز في إطار الحكم الراشد فهم متساوون بالحقوق والحريات والكرامة.

ز– الكفاءة: تعتبر الكفاءة والفاعلية في إدارة المؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني ضمانة أساسية لاستمرارية تحقيق التقدم والازدهار والتطلّع دائًما إلى تعزيز مفهوم التنمية والتنمية المستدامة وهي التي تعمل على الالتزام بتوظيف الموارد الوطنية بالصورة السليمة والواضحة لكل أفراد المجتمع.

ح– العدل: والمقصود هنا العدل الاجتماعي بحيث يكون لجميع أفراد المجتمع الفرصة لتحسين أوضاعهم الاجتماعية والتطّلع دائًما لتحسين أوضاع الفئات المحرومة والمهمشة وضمان أمنهم الاجتماعي والعمل على توفير احتياجاتهم الأساسية.

ط– الرؤية الإستراتيجية: فحسب مفهوم الحكم الراشد فإن الرؤية تتحدد بمفهوم التنمية بالشراكة بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص من خلال خطط بعيدة المدى لتطوير العمل المجتمعي والعمل على التنمية البشرية وحّتى يتم تحقيق النتائج الإيجابية في رسم الخطط ضمن إطار الحكم الراشد، يجب الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الداخلية والخارجية ودراسة المخاطر ومحاولة وضع الحلول.[8]

المحور الثاني دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تعزيز مبادئ الحكم الراشد.

مع التطور الحاصل في تكنولوجيا الإعلام والاتصال ازداد الوعي بأهمية الدور المحوري الذي يمكن أن تؤديه هذه التكنولوجيات في ترقية وتعزيز مؤشرات الحكم الراشد لاسيما الشفافية، المشاركة، المساءلة، وعليه نحاول من خلال هذا المحور توضيح هذا الدور وذلك من خلال النقاط التالية:

1- دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في إرساء شفافية المعلومات ومكافحة الفساد:

ظهر مفهوم الشفافية الإلكترونية أو الشفافية بلا حدود نتيجة التطور في تكنولوجيا الإعلام والاتصال ومتطلبات التحولات الاقتصادية الجديدة، فقد كان له آثار هامة في العملية السياسية في الواقع المعاصر، حيث أنه يقدم نموذجا معاكسا للخبرة السياسية التاريخية المعروفة، حيث كانت السرية من شروط نجاح السياسة أو القرار السياسي، إذ صار اليوم على صانع القرار أن يقدم أكبر قدر من المعلومات لتوضيح وتبرير قراراته وسياساته، بل إن الشفافية الاقتصادية والسياسية أصبحت أحد المعايير اللازمة لجذب أو طرد الاستثمارات الأجنبية، كما أدت إلى إبراز ظاهرة الفساد كواقع قائم وهو ما أضاف ضغوطا جديدة على صانع القرار الذي لم يعد محتكرا للمعلومات الخاصة بخلفائه وخصومه ومن ثم فقد أدت الشفافية المتطورة دائما والتي لا تعرف حدودا إلى وضع قيود جديدة على صانع القرار وكشفت عن وجوه وسلوكيات لم تكن معروفة من قبل.[9]

فالشفافية الالكترونية هي نشر وثائق الحكومة عبر الانترنيت إلا في حالة الوثائق الأمنية والعسكرية أو التي يكون ضرر نشرها أكبر من ضرر إخفائها وتساعد هذه الخطوة الحكومات على محاربة الفساد وتدعيم آليات الرقابة، نظرا لكشف المعلومات أمام الرأي العام.(تعد الشفافية الالكترونية واحدة من أبعاد الديمقراطية الالكترونية).[10]

.بما أن الشفافية هي نقيض الغموض والسرية وباعتبار أنها تستوجب توفير المعلومات الكاملة لأصحاب المصالح، فإن غيابها وتكريس الضبابية في ممارسة الأجهزة الحكومية لمختلف أدوارها التنموية يعتبر من أهم العوامل التي تؤذي لاستشراء ظاهرة الفساد، إذ أن العلاقة بين ظاهرتي الفساد والشفافية هي علاقة عكسية فكلما قلت الشفافية زاد الفساد وكلما زاد تطبيق معايير الشفافية في الأجهزة الإدارية انخفضت معها نسبة الفساد، ومما لا شك فيه فان التطور الحاصل في تكنولوجيا الإعلام والاتصال وسرعة انتشارها كان له الأثر البالغ في زيادة أهمية مبدأ الشفافية واتساع مجالات تطبيقه خاصة في الدول المتقدمة، من خلال إعطائها القدرة للجمهور على رصد وتقييم السياسات والخدمات الحكومية والمشاركة في إنتاجها، فعلى سبيل المثال تمثلت أولى أشكال التواصل الرسمي للرئيس أوباما في" مذكرة التفاهم حول الشفافية والحكومة المفتوحة "والتي تم توجيهها للإدارات التنفيذية والهيئات الأمريكية بهدف منح الأمريكيين مزيدا من فرص المشاركة في صنع السياسات وتزويد حكومتهم بمنافع الخبرة والمعلومات الجماعية، حيث طلب من الإدارات رفع المعلومات حول عملياتها وقراراتها على الانترنت للجمهور وجعلها متاحة وسهلة القراءة من قبل الجمهور .

وعليه فإن تكنولوجيا الإعلام والاتصال بإمكانها أن تسهم في مكافحة الفساد من خلال العمل على تطبيق الشفافية في عمل الوحدات الحكومية عبر إتاحة المعلومات للجميع إذ كشفت دراسة أجرتها مؤسسة" تي . بي أندرسون " في عام 2009 عن وجود علاقة قوية ومباشرة بين تطبيق معايير الحكومة الالكترونية ومكافحة الفساد.

وبالتالي، تعد الشفافية أمرا ضروريا لتدبير والتسيير بشكل جيد عبر ارتباطها بالانفتاح على الجمهور فيما يتعلق بصياغة السياسات وتحديد أهدافها وإجراءات تنفيذها، وهي بالتالي تنطوي على وصول فوري للمعلومات الموثوق بدقتها، ليتسنى فهمها ومتابعتها، ويمكن لتكنولوجيات الإعلام والاتصال أن تقوم بهذا الدور في هذا المجال خاصة مع توجه العديد من دول العالم إلى إصدار قوانين تعالج مسألة حرية الكشف عن المعلومات في المجتمعات منذ أواخر القرن العشرين.

2- مساهمة تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تعزيز مبدأ المشاركة:

تمثل المشاركة أحد أهم معايير الحكم الراشد وذا صلة وثيقة بجملة مبادئ أخرى تتعلق بممارسة الحقوق والحريات العامة وبممارسة المواطنة وإرساء النظام الديمقراطي، وفي إطار تطبيق مفهوم الحكم الراشد أصبحت الحكومات عبر العالم تضطلع بواجب التأكيد على حق الشعوب في المشاركة في مختلف السياسات العامة التي تهمها إذ يعتبر الحق في المشاركة في الغالب مضمونا في الدستور، فالحكومات تستفيد من مشاركة المواطنين والجهات الأخرى غير الحكومية في صناعة قرارات السياسة العامة وتقديم الخدمات العامة، فليس بمقدور الحكومات بمفردها سواء ماديا أو تقنيا السعي لإيجاد الحلول للمشكلات الصعبة لدى أصبحت الحكومات تستعين بتقنيات الإعلام والاتصال الحديثة التي تدعم التحول في تعاملها وعلاقاتها مع المواطنين، إذ تمكن هذه التقنيات الحكومات من زيادة فرص الوصول إلى المواطنين والمجتمعات المدنية لتحديد احتياجاتهم وأولوياتهم في السياسات والخدمات العامة وتمكن كذلك في المقابل المواطنين من الوصول إلى المؤسسات العامة وإسماع أصواتهم.[11]

فالمشاركة الالكترونية إذن حسب كلا من MACINTOSH & WHYTE هي " استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال للتفاعل مع المواطن في عملية اتخاذ القرار والديمقراطية ورسم السياسات العامة كما اعتبرها معظم الباحثين جزء من الديمقراطية الالكترونية.[12]

وهذا يعني أن مشاركة المواطنين في عملية صنع السياسات المتعلقة بالقضايا العامة تتم من خلال الأدوات الإلكترونية وتوفر المشاركة الإلكترونية للمواطنين فرص المشاركة السياسية النشطة في عملية صنع السياسات ولذلك ينظر إلى المشاركة الإلكترونية كأداة هامة من خلال نهج الديمقراطية التشاركية، فهذه الممارسة الجديدة للمشاركة يمكن أن توفر إمكانيات التواصل وعلاقة أفضل لمنظمات المجتمع المدني والمواطنين والسياسيين، وهكذا يمكن أن تعكس أفكار المواطنين وآرائهم في عملية الحكم.

المشاركة الالكترونية تتعلق بالتأسيس لثقافة جديدة في اتخاذ القرارات وحسب أوليفر ماركر oliver marker أن المشاركة الالكترونية تقنية قادت لتحديث الأنظمة السياسية لا يجب أن تؤذي إلى قاعدة أوسع للاتصال بين المواطنين وممثلوا الحكومة فحسب بل إلى قاعدة أوسع لشرعية القرارات السياسية قبل كل شيء.[13] كما يقصد بها كذلك أنها "عبارة عن عملية إشراك المواطنين من خلال تقنيات الإعلام والاتصال في السياسة وصنع القرار لجعل الإدارة العامة تشاركية وشاملة وتعاونية وهادفة من أجل الغايات الأساسية والفعالة".

فالمشاركة الإلكترونية توسع من أدوات الحكومة للوصول إلى الشعب واحتوائه وهي بذلك لا تستبدل النماذج التقليدية للمشاركة العامة سواء من خلال الاجتماعات المباشرة ووسائل الاتصال المكتوبة والمكالمات الهاتفية ولوحات الإعلانات التقليدية وغير ذلك من الطرق الأخرى التقليدية بالإنترنت، وبالأحرى يتعين على الحكومات مراعاة أفضلية الوصول إلى المجتمعات المختلفة بين سكانها عبر تبني أفضل مزيج من أدوات التواصل الحديثة والتقليدية ضمن نطاق عملها.[14]

وقد اعتبرت اللجنة الأوروبية المشاركة الإلكترونية بمثابة إعادة ربط الناس العاديين بالسياسة وصنع السياسات وجعل عمليات صنع القرار أسهل للفهم والمتابعة باستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة.

فالمشاركة الإلكترونية إذن ليست نوعا جديدا وإنما هي ممارسة جديدة بأدوات وآليات تكنولوجية فهي وليدة عملية التزاوج بين المشاركة كمفهوم سياسي والتكنولوجيا كآلية لتعزيزها.

ولقد ميز **ماكنتوش** ثلاث مستويات للمشاركة الالكترونية وهي:

– **التمكين الالكتروني: e-enabling**: بمعنى أن المعلومات يمكن الوصول إليها ومفهومة للعديد من الجماهير.

– **الانخراط الالكتروني:e-engaging** : وأن تكون المناقشة التداولية حول أشكال السياسات من أعلى إلى أسفل.

– **التخويل/التفويض الالكتروني: e-empowering**: أخذ اقتراح المواطنين في عملية صنع السياسات والمواطنين كمنتج للسياسات.[15]

وللمشاركة الالكترونية أدوات عديدة متاحة على شبكة الانترنت كمنتديات النقاش، المدونات، استطلاعات الرأي وأيضا مواقع التواصل الاجتماعي ومن بين هذه المواقع نجد الفايسبوك، التويتر ولينكد إن.[16]

ومما لا شك فيه فان التطور الحاصل في تكنولوجيا الإعلام والاتصال كان له الأثر البالغ في زيادة مبدأ المشاركة، فنجد الإنترنت وباعتبارها إحدى أدوات المشاركة السياسية تتيح الفرصة للأفراد للتعبير عن وجهات نظرهم والحوار بين بعضهم البعض حول القضايا المختلفة بدرجة أكبر من السهولة والحرية غير مسبوقة الوجود وتساهم في الحد من ظاهرة الاغتراب واللامبالاة السياسية للشباب وتزيد من درجة اهتمامهم بمناقشة قضايا الشأن العام والإحساس بالمسؤولية تجاه المجتمع وكل هذا بمنأى عن قيود البيئة التسلطية التي رسختها معظم النظم الحاكمة فأتاحت هذه البيئة الجديدة فرصا جديدة لم تكن موجودة للشباب المهمش والشباب المنتمي إلي أقليات سياسية وعرقية، فمثلا مواقع التواصل الاجتماعي تخلق فضاءً مشتركاً عند الشباب يتجاوز الانتماءات الحزبية الضيقة وتدعو لمشاركة سياسية في إطار الديمقراطية على عكس المواقع التي تهيمن عليها الأحزاب أو توجهها الأحزاب وقد ظهرت أهمية هذه المواقع في المشاركة السياسية من خلال مثلاً الدعوة لتخفيض سن الترشح للانتخابات الرئاسية، أو الدعوة لإشراك الشباب في الحياة السياسية، كما أن وسائل الاتصال أتاحت مشاركة النساء في الحياة السياسية بطريقة غير مباشرة، [17] وهو ما جاء في المبدأ (12) للقمة العالمية لمجتمع المعلومات في جنيف في ديسمبر 2003 :" تؤكد أن تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصال يوفر فرصا هائلة للمرأة باعتبارها جزء لا يتجزأ من مجتمع المعلومات، وعنصرا فاعلا رئيسيا فيه، ونحن ملتزمون بالعمل على أن يتيح مجتمع المعلومات تمكين المرأة ومشاركتها الكاملة على أساس المساواة في جميع مجالات المجتمع، وفي جميع عمليات صنع القرارات وتحقيقا لذلك ينبغي تعميم منظور المساواة بين الجنسين في كل مجال واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال مطية لبلوغ هذه الغاية." [18]

كما تتيح المدونات هي الأخرى القُدرة في توسيع مفهوم المُشاركة السياسية من خلال إعادة تعريف السياسة ليضُم كافة التفاعلات اليومية المُرتبطة بالتأثير على بنية القوة في المجتمع والتأثير على توزيعها، وكذلك في تكسير الحواجز بين العام والخاص وبين النخبة والجماهير وبين الفرد والدولة ويقوم المدونون بإنشاء قنوات خاصة خارج القنوات السياسية الرسمية للمُشاركة بطريقتهم للتعبير عن آرائهم.

فالمدونات وما أتاحته من أدوات تعبير جديدة لها دور فاعل في المُشاركة السياسية غير الرسمية لما تتمتع به من ارتفاع سقف حرية التعبير وكشفها لمُشكلات بنيوية وتنظيمية وثقافية ودينية وقانونية داخل المجتمع وكونها أداة للتفاعل بين الفرد والمجتمع والدولة وتأثيرها على طبيعة ونمط العلاقة بين مُدخلات ومُخرجات النظام السياسي. [19]

أ- التصويت الالكتروني كدعامة للمشاركة الالكترونية:يعد التصويت الالكتروني أداة لتنشيط الديمقراطية ومجالا من مجالات الديمقراطية الالكترونية ودعامة للمشاركة السياسية من جهة ومن جهة أخرى يتيح للمواطنين التصويت بطرق أكثر سهولة، فهو

عبارة عن كل الوسائل الالكترونية التي يمكن أن تستخدم لصب التصويت وتبويب الأصوات ويدخل ضمن ذلك كل الوسائل والنظم الالكترونية التي توظّف لانجاز العملية الانتخابية"[20] فبهذا المعنى فإن التصويت الالكتروني يعني اللجوء على استخدام الأدوات الالكترونية كالبرمجيات والحواسيب وغيرها للقيام بالعملية الانتخابية عوض عن الإجراءات التقليدية.

ويمكن **للتصويت الالكتروني أن يأخذ طرقا** مختلفة:

- التصويت الالكتروني داخل المركز الانتخابي ويكون عن طريق ماكينة آلية بها مفاتيح وشاشة حساسة وبرنامج يحتوي على مجموعة من الخطوات التي يتبعها الناخب وبإتمامها يتم انتهاء التصويت وقد استعمل نظام تسجيل الأصوات باستخدام نظام حاسوبي تعمل شاشته باللمس حيث يتم الناخب بإدخال رقم سري مكون من عشرة أرقام يتبعها مباشرة عرض للمرشحين وصورهم وبياناتهم وانتمائهم الحزبية وشعاراتهم ثم يقوم الناخب بلمس الشاشة لتسجيل اختياره.

– التصويت خارج المركز الانتخابي حيث يصوت الناخب باستعمال آلة موضوعة في مكان معين وهنا يصبح التصويت محتمل في محطة أو مركز تسوق أو مكتب بريد.

- التصويت عن بعد بدون الذهاب إلى مركز الانتخاب، فالتصويت هنا يمكن أن يكون في أي مكان مطلق من البيت أو موقع العمل أو أي نقطة أخرى لكن التقنيات المستعملة تكون مختلفة حيث يكون عبر:

- التصويت عبر الانترنت من الحاسوب.

– التصويت عن طريق رسالة قصيرة على هاتف نقال .

- التصويت بواسطة التلفزيون التفاعلي.

فالتصويت الالكتروني وبغية تسهيل وتنمية **المشاركة الالكترونية** يتوقع أن يحقق ثلاث **أهداف** أساسية تتمثل في:

- تسهيل التصويت لصالح المجموعات الذين يصادفون صعوبات في التنقل إلى المركز الانتخابي بسبب السن أو الإعاقة، هذه المجموعات التي تصادف العديد من المشاكل عندما يتعلق الأمر بممارسة حق التصويت.

– سيكون تسهيل التصويت في أماكن ماعدا المركز الانتخابي أمرا أكثر توافقا من اتجاهات العمل الجديدة (نمو القدرة على التنقل مهنيا) وأسلوب الحياة بشكل خاص.

- يمكن من تشجيع الناخبين الشباب من المشاركة كمستعملين منتظمين لتقنيات المعلومات حيث سيجدون في هذا الطريق الجديد للتصويت أداة اشتراك أكثر حداثة. [21]

أما إذا تحدثنا عن التطبيق الفعلي في مجال الانتخابات العامة بالتصويت الالكتروني فما زال في مرحلة التجارب المحدودة أو الممارسة العينية النموذجية وفي بعض الدول المتقدمة فقط ففي النرويج مثلا أجريت أول انتخابات عامة تجريبية عام 1993 بواسطة بطاقات انتخابية الكترونية وإدارة حاسوبية تظهر النتائج بعد ثلاث ساعات من غلق الدوائر الانتخابية لكن البرلمان النرويجي رفض إقرار مبدأ العمل بهذا التطور التكنولوجي، ووجدت اللجنة الانتخابية في المملكة المتحدة في دراسة نموذجية أن التصويت عن طريق البريد رفع نسبة المشاركة في الانتخابات المحلية بحوالي50 % ولذلك أوصت اللجنة بضرورة أن يكون التصويت في جميع انتخابات الحكومات المحلية المستقبلية عن طريق البريد فقط ورأت أن التصويت الإلكتروني مهم في إتاحته فرصا أكثر في طرق التصويت للناخبين

متوقعة أنه بحلول الانتخابات العامة المقبلة في المملكة المتحدة مابين عامي 2002 و2011 ستمنح الفرصة للتصويت الكترونيا للراغبين فيه وهو ما لم يتم حتى الآن.

كما أجري اختبار لعملية التصويت عن طريق الإنترنت قبل الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 2000 في ولاية أريزونا، لتحديد مرشح الحزب الديمقراطي لمنصب الرئاسة وبعد ذلك بقليل تم اعتماد نظام التصويت الإلكتروني في الانتخابات الرئاسية نفسها في ولاية فلوريدا وفي بعض الجامعات الأوربية [22] كما استخدمته استوانيا في الانتخابات العامة عام 2005، فتجارب التصويت الالكتروني التي أجريت في الولايات المتحدة تميل إلى ارتفاع في المشاركة وقد تضاعفت نسبة المشاركة بسبعة أضعاف في الفئة العمرية من 18 إلى 55 سنة، كما عرفت سويسرا زيادة في نسبة المشاركة وصلت إلى9% في الانتخابات عام 2001 اثر إدخال هذا النوع من التصويت.[23]

وللتصويت الالكتروني **ايجابيات** تتمثل في :

– توفير النفقات الخاصة بالعملية الانتخابية والحد من التدخلات البشرية وبالتالي يقلل من الأخطاء المصاحبة للعملية الانتخابية

– يتيح للمرشحين والمراقبين فرصة للاطلاع المباشر على إجراءات التصويت حتى لحظة إعلان النتائج دون الاعتماد على وكلاء المرشحون والمشاكل التي تصاحب ذلك.

– يعتبر ذا فائدة من جانب التحليل الإحصائي لبعض البيانات المرتبطة بالعملية الانتخابية مثل حجم مشاركة النساء، الشباب.

– يقضي على إشكاليات ترتبط بالمشاركة في الانتخابات العادية مثل تصويت الوافدين في المحافظات المختلفة والذين لا يتبعون الموطن الانتخابي.

هذا التصويت وبالرغم من أنه يشتمل على ايجابيات إلا انه لا يخلوا كذلك من **سلبيات** ونقائص والتي تتمثل في :

– إمكانية اختراق الشبكات المستخدمة في التصويت إذ كان ذلك النظام غير مؤمن بشكل قوي وهو ما أثبتته الدراسات الدولية.

– يوسع الرشوة الانتخابية بصورة أكبر من المشاركة السياسية العادية وبالتالي يزيد من نفوذ المال السياسي في التأثير على الحياة السياسية.[24]

فالتصويت الالكتروني هو خدمة جديدة للناس وتشجيعهم على المشاركة من خلال تسهيل التصويت للجميع بما في ذلك الأشخاص الذين يعملون خارج البلاد والجنود وكذا المسافرين والمسنون وذوي الاحتياجات الخاصة وأولئك الذين لا يستطيعون الحضور إلى مكاتب التصويت بسبب ضيق الوقت.[25]

3– دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في إرساء المساءلة:

تعني المساءلة خضوع صناع القرار وأصحاب المناصب الإدارية والسياسية، أيا كان شكل المنصب الذي يتولونه في الحكومة أمام مساءلة كل أفراد الشعب.[26] فالمساءلة تعد هي الأخرى من بين أهم مؤشرات الحكم الراشد والتي لا تتعزز إلا بتوفر المعلومات، حيث يعزز النفاذ إلى المعلومات الأفراد أو المؤسسات من قدرة المواطنين على مساءلة من هم في السلطة.[27] فاستعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في المساءلة يؤدي إلى تفادي الإجراءات البيروقراطية التي تؤذي إلى مضيعة الوقت خاصة أن بعض الأسئلة المتعلقة ببعض الظروف والأحداث لا تحتمل التأخير في الإجابة والتفسير، وفي هذا المجال يمكن للنائب البرلماني الاعتماد على" السؤال الإلكتروني "باستعمال شبكة الانترنيت، حيث يمكنه من خلال البريد الإلكتروني (e – mail) توجيه أسئلته الكتابية إلى عضو

الحكومة، وفي المقابل يحصل على الإجابة عبر نفس الوسيلة مما يؤذي إلى السهولة في إجراءات المساءلة وربح الوقت الذي يفضي في النهاية إلى حل مشاكل المواطنين، أو على الأقل التقليص من مدة معاناتهم اليومية، كما يمكن نشر السؤال البرلماني ورد الوزير على شبكة الانترنيت حتى يطلع عليه كافة المواطنين مما يكرس الشفافية. وما قيل عن شبكة الانترنيت بخصوص المساءلة الإلكترونية يمكن سحبه أيضا على الهاتف النقال باستعمال رسائل أل sms في توجيه الأسئلة وكذا في الحصول على الإجابات.

إن مزايا تكنولوجيا الإعلام والاتصال في العمل البرلماني تمكن أي مواطن في أي وقت ومن أي مكان حتى وهو خارج حدود بلاده، أن يمارس حقه في "المساءلة الإلكترونية "للحكومة، بتوجيه أسئلة مباشرة إلى أعضائها والحصول على الإجابة باستعمال شبكة الانترنيت أو الهاتف النقال، ولا ينتظر قيام نواب البرلمان بذلك، بل بإمكان المواطنين القيام حتى بمساءلة نواب البرلمان الذين انتخبوهم لمعرفة السبب الذي جعلهم يصوتون على مشروع قانون معين أو رفضه أو تقديم اقتراح للحكومة.[28]

والجزائر وإدراكا منها بأهمية هذه التكنولوجيات عملت الأجهزة الحكومية فيها على تبني مشروع الجزائر الالكترونية 2013بغرض تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، من خلال العمل على دفع الهيئات الحكومية إلى الاستفادة من ايجابيات هذه التكنولوجيات الحديثة فنجد على رأسها الجماعات المحلية(البلدية والولاية) فقد تضمن قانون الولاية 12-06 تضمن في مادته 17 من قانون الولاية شكلا جديدا من أشكال إرسال الاستدعاء لأعضاء المجلس الشعبي الولائي ويتعلق الأمر بالإرسال الالكتروني . فالمشرع الجزائري وسعيا منه لإرساء شفافية المعلومات أوجب في المادة 18 من نفس القانون إلصاق جدول أعمال الدورة في الموقع الالكتروني، [29] بالإضافة إلى ذلك نجد أن المادة 11 من قانون البلدية رقم 11-10 في الفقرة الثانية منها على أنه يتخذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير لإعلام المواطنين بشؤونهم واستشاراتهم حول خيارات وأولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبالإمكان في هذا المجال استعمال على وجه الخصوص الوسائط والوسائل الإعلامية المتاحة،[30] وهذا بالتالي يدل على حرص المشرع على مواكبة التطور التكنولوجي. إلا أن الواقع يبين عكس ذلك حيث تجد أن هناك غموض وضبابية في مختلف سياساتها وقراراتها ما أضعف من مبدأ الشفافية وزاد من استشراء ظاهرة الفساد، وإبعاد المواطن عن دوره في المشاركة في صياغة القرارات والبرامج التنموية وقلل من فرص الرقابة والمساءلة.

خاتمة:

فمن خلال ما تم التطرق إليه سابقا فقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج تتمثل في:

- أن تطبيق تكنولوجيا الإعلام والاتصال أصبح شرطا ضروريا لتعزيز مرتكزات الحكم الراشد الرئيسية ولاسيما الشفافية والمشاركة والمساءلة.
- أن تكنولوجيا الإعلام والاتصال أصبحت اليوم تعد قنوات هامة أكثر تفاعلية بين الحكام والمحكومين .
- وسعت تكنولوجيا الإعلام والاتصال عبر تقنياتها المختلفة من مبدأ المشاركة من خلال تشجيع مشاركة المواطن في المسائل والقضايا المطروحة ومشاركتهم في صياغة السياسة العامة.
- عززت من عملية المحاسبة والمساءلة وذلك عبر توفير المعلومات الكافية عن أداء الأجهزة الحكومية ككل عبر الانترنيت والوسائل التكنولوجية المختلفة.
- تحقيق الشفافية من خلال الإتاحة الكاملة والمتساوية لكافة المعلومات المرتبطة بالقرارات والإجراءات التي تقوم بها مختلف أجهزة الدولة.

الـهوامش:

[1] Bello Ayuba and Ibrahim Ali Aliyu , "The Role of Information Communication Technology (ICT) in Combating Corrupt Business Activities in Nigeria", Journal of Business and Management , Volume 16, Issue 7 , July, 2014 ,p.8 .

[2] عبد الوهاب بن بريكة، زينب بن التركي، " أثر تكنولوجيا الإعلام والاتصال في دفع عجلة التنمية"، مجلة الباحث، عدد 7، 2009–2010، ص.246.

[3] محمد الفاتح حمدي، " استخدامات تكنولوجيا الاتصال والإعلام الحديثة وانعكاساتها على قيم الشباب الجامعي"، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لحضر باتنة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، 2009/2008، ص.22.

[4] مبروك قدور جبار،" تطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال في إدارة الموارد البشرية دراسة حالة خاصة بالانترنت"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة وهران، كلية العلوم الاقتصادية، 2012–2013، ص.4.

[5] محمد الفاتح حمدي، مرجع سابق الذكر، ص ص .57، 58.

[6] علي عبد الفتاح كنعان، الصحافة الالكترونية في ظل الثورة التكنولوجية، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2014، ص.57.

[7] عبد الكريم الكايد،الحكمانية: قضايا و تطبيقات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية،القاهرة:،2003،ص ص.14–17.

[8] سعاد عمير،" الشفافية والمشاركة على ضوء أحكام القانون 7/12 المتضمن قانون الولاية"،مجلة العلوم القانونية والسياسية،عدد7،جوان،2013، ص ص.22– 24 .

[9] قواسم بن عيسى، " استخدام البرلمانيين الجزائريين لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في صنع قراراتهم السياسية وتحقيق الحكم الراشد – دراسة ميدانية لعينة من أعضاء العهدة التشريعية السادسة (2007–2012)"، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في علوم الإعلام والاتصال،جامعة الجزائر – 3–، كلية العلوم السياسة والإعلام، 2012–2013، ص.306.

[10] رمضان عبد المجيد، "الديمقراطية الرقمية كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية (حالة الجزائر)"، دفاتر السياسة والقانون، العدد 16 جانفي ، 2017،ص.80.

[11] وفاء معاوي، " نحو تفعيل أداء الإدارة المحلية في الجزائر في ظل مقاربة الحوكمة الإلكترونية"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 10، الوادي 2015،ص ص .94– 98 .

[12] عماد أحمد أبو شنب،يسرى حرب، وجدان أبو البصل،" الخدمات الالكترونية" http://books.gooogle.dz/books?id=318rdaaaobaj&pg=pt64&lpg=pt64&dg تم تصفح الموقع يوم 15–5–2017.

[13] رمضان بن شعبان، الديمقراطية الالكترونية كبديل لتفعيل المشاركة السياسية النموذج الإستوني وإسقاطه على الجزائر،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة منتوري قسنطينة،كلية الحقوق،2009 –2010، ص.66.

[14] وفاء معاوي، مرجع سابق الذكر، ص.98.

[15] Kamil Demirhan , Kemal Öktem ," ELECTRONIC PARTICIPATION IN THE POLICY MAKING PROCESS: A CASE STUDY ", INTERNATIONAL JOURNAL OF e BUSINESS AND e GOVERNMENT STUDIES , Vol 3, No 1, 2011 ,p .64.

[16] حكومة الإمارات الالكترونية، " الدليل الإرشادي للمشاركة الالكترونية للجهات الحكومية في دولة الإمارات العربية المتحدة "،الإصدار الأول،يناير 2011، ص.4.

[17] طاهر حسن أبو زيد، " دور المواقع الاجتماعية التفاعلية في توجيه الرأي العام الفلسطيني وأثرها على المشاركة السياسية (دراسة ميدانية)"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الأزهر: غزة، 2012، ص.95.

[18] قواسم بن عيسى،مرجع سابق الذكر،ص.216.

[19] طاهر حسن أبو زيد، مرجع سابق الذكر، ص. 97.

[20] صدام فيصل كوكز المحمدي، "التصويت الالكتروني وامن العملية الانتخابية الالكترونية دراسة قانونية لتطوير التجربة الانتخابية العراقية"، 2012،ص.4.

[21] رمضان بن شعبان، مرجع سابق الذكر، ص.80.

[22] فضيل دليو، "الديمقراطية الإلكترونية بين التشاؤم والتفاؤل"،مجلة المستقبل العربي،عدد 397،مارس2012،ص35 .

[23] رمضان بن شعبان، مرجع سابق الذكر، ص.81.

[24] محمد نور علي السيد البصراتي، "دور الإعلام الجديد في تعزيز المشاركة السياسية (مصر نموذجا)"، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 12، نوفمبر 2014، ص .405.

[25] رمضان بن شعبان، مرجع سابق الذكر، ص.81.

[26] قواسم بن عيسى، مرجع سابق الذكر،ص.329.

[27] المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في القاهرة، المشاركة بالرأي والمساءلة من أجل تحسين تقديم الخدمات، وثيقة معلومات أساسية مقدمة في فعاليات التدريب الإقليمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدول العربية القاهرة، مصر 3–5 أكتوبر 2010، ص.10.

[28] قواسم بن عيسى، مرجع سابق الذكر، ص ص.347، 348.

[29] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 7-12المؤرخ في 21 فيفري 2012 المتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية، العدد 12، الصادرة في 29 فيفري 2012 ، ص.11.

[30] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،قانون رقم 11– 10،المؤرخ في 22 يونيو 2011، المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية، العدد 37، المؤرخة في 03 يوليو 2011، ص.8 .